بيان صحفي

"ايدال"

طرابلس، في 30 ايلول 2015– نظمت المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان "ايدال"، بالتعاون مع غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس والشمال، ورشة عمل للإعلان عن بدء تنفيذ آلية "الجسر البحري للصادرات اللبنانية" في حضور رئيس مجلس الإدارة المهندس نبيل عيتاني، رئيس الغرفة توفيق دبوسي، عضو مجلس ادارة المؤسسة وسيم عودة، رؤساء النقابات الزراعية والصناعية وحشد من المصدرين.

بداية، كانت كلمة لدبوسي، أثنى فيها على دور المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان في دعم الصادرات الصناعية والزراعية اللبنانية عبر آلية الجسر البحرية للصادرات، مستعرضا أثرها الايجابي على القطاعات الانتاجية، وعلى منطقة الشمال بشكل خاص.

ثم كانت كلمة لرئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان المهندس نبيل عيتاني أعلن فيها ان الأوضاع السياسية والأمنية الصعبة السائدة في المنطقة، وإقفال الحدود البرية أمام صادراتنا من المنتجات الصناعية والزراعية، أدى إلى تراجع الصادرات الزراعية اللبنانية خلال الأشهر الثلاثة التي تلت عملية إقفال الحدود. وأوضح أن الهدف من هذه الآلية هو ضمان انسياب الانتاج اللبناني إلى الأسواق التقليدية وخاصة دول الخليج والأردن التي تستقطب جزءا كبيرا من الصادرات اللبنانية، كما الحفاظ على موقع المنتج اللبناني في هذه الأسواق وتثبيت ثقة المستهلك به وتأكيد مصداقية المنتجين اللبنانيين تجاه شركائهم التجاريين في هذه البلدان، كما والحفاظ على التوازن العرض والطلب داخل السوق اللبناني.

وأكد المهندس عيتاني أن الآلية ترتكز على ثلاثة أسس، تتمثل بفتح خط منتظم للنقل البحري بين الموانئ اللبنانية ومرفأي ضبا والعقبة لنقل الشاحنات اللبنانية، وتسهيل نقل الشاحنات المحملة بالمنتجات اللبنانية إلى دول الخليج والأردن، وذلك عبر منح دعم لكل شاحنة تحمل منتجات لبنانية مصدرة عبر البحر إلى الدول المذكورة باستخدام العبارات على أنواعها (RORO و RORO PAX) وعبر خطوط النقل المختلفة التي يمكن أن تسلكها مباشرة أو غير مباشرة.

وأعلن عيتاني أن الشركات المصدرة المنتسبة إلى برنامج تنمية الصادرات الزراعية AGRI PLUS تعتبر مسجلة حكما في برنامج دعم النقل البحري. أما الشركات المصدرة للإنتاج الصناعي أو الزراعي غير المسجلة في برنامج AGRI PLUS، والراغبة بالاستفادة من دعم كلفة النقل البحري، فمدعوة إلى تقديم انتسابها إلى المؤسسة وفق طلبات تم إعدادها لهذه الغاية.

وقال إن المؤسسة تعتمد شركات النقل البحري المؤهلة لنقل المنتجات اللبنانية بعد إجراء عملية تقويم لهذه الشركات وفق معايير محددة خاصة بالشركة الناقلة والسفن المستخدمة. كما اكد ان ايدال تفتح مجال التنافس بين شركات القطاع الخاص ضمانا لجودة الخدمة والسعر الأكثر انخفاضا. وشدد على دور شركات المراقبة التي لا تقوم بمراقبة جودة البضائع المصدرة فحسب، بل إنها تراقب أيضا عدد الشاحنات التي تم تحميلها على العبارات المعتمدة من قبل ايدال، وتعدّ تقارير حول الصادرات التي تم نقلها على العبارات وعدد الشاحنات والمنتجات وأسماء المصدرين والكميات وفق كل عبارة ووفق كل رحلة.

وأعلن المهندس عيتاني عن بدء تنفيذ هذه الآلية بعد اكتمال جهوزية الآلية وأدوات تنفيذها، وبعدما أتمت ايدال جميع الاستعدادات اللوجستية. وقد انطلقت العبارة الأولى من مرفأ طرابلس إلى مرفأ ضبا الأسبوع الفائت، وهي أولى العبّارات المسجلة في المؤسسة. وتوقّع أن تنعكس هذه الآلية زخما وتسريعا لعملية التصدير ليصل الحجم المتوقع للصادرات في نهاية الأشهر السبعة إلى 150 ألف طن.

جولة على العبارة

وبعد ورشة العمل، جال الحاضرون على عبارة في المرفأ حيث كانت الشاحنات المحملة بالمنتجات اللبنانية تستقلها قبل التوجه إلى مرفأ ضبا في السعودية.

وقد أكد المهندس عيتاني في تصريح له من على متن العبارة على أهمية انطلاق العبارات من مرفأ طرابلس شاكرا إدارة مرفأ طرابلس على المساندة والتسهيلات التي قدمتها للعبارات لاسيما من ناحية تخفيض الأعباء المالية عن كاهلها.

وأكد على استعداد ايدال للتعاون الدائم مع جميع الأطراف في إطار دعم التوجه الدائم لدى المصدرين لاعتماد البحر لتصدير بضائعهم وحثهم على مواصلة استعمال هذه الوسيلة حتى بعد انقضاء الأزمات، باعتبار أن النقل البحري مكمّل للنقل البري وليس بديلا عنه.

وأكد الدبوسي على أن التصدير من مرفأ طرابلس عبر العبارات يساهم في الإنماء المتوازن لهذه المنطقة التي تزخر بالمقومات والفرص. واوضح ان المرفأ بموقعه الجغرافي المتميز ومنطقته الخلفية والمنطقة الاقتصادية اللوجستية المتاخمة له، يؤدي دورا أساسيا في آلية دعم الصادرات اللبنانية عبر البحر كونه يتمتع بأهمية كبيرة وينافس ابرز المرافئ في المنطقة.

بدوره، أكد عضو مجلس إدارة المرفأ محمود سلهب أن المرفأ بعد تطويره وتعميقه بات اليوم قادرا على استقبال أكبر السفن، ما وضعه في مصاف اهم المرافئ العربية. وولفت إلى أنه يشكل اليوم المرفق الاقتصادي الأبرز الذي يساهم في تنمية وتطوير منطقة طرابلس والشمال بشكل عام. وقد أتى برنامج الجسر البحري للصادرات اللبنانية ليساهم في تدعيم وتقوية هذا الدور.

لمحة عن ايدال

أنشئت المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان "إيدال" في العام ١٩٩٤ بهدف ترويج لبنان كوجهة جذابة للأعمال وجذب الاستثمارات وتقديم المساندة لها والحفاظ عليها. ومع إصدار القانون 360 لتشجيع الاستثمارات في لبنان في العام ٢٠٠١، تم تعزيز دور المؤسسة لتوفر الخدمات والتسهيلات اللازمة للمستثمرين. وقد حدّد هذا القانون عدداً من القطاعات الهدف التي تتمتع بمقومات لاستقطاب الاستثمار وتحقيق النموّ الاقتصادي والاجتماعي.
تشمل القطاعات الهدف: الصناعة والزراعة والتصنيع الزراعي والسياحة والمعلومات والاتصالات والتكنولوجيا والاعلام.
بالإضافة إلى دورها كمؤسسة لتشجيع الاستثمارات، تهتم "إيدال" أيضا بالترويج لصادرات القطاعات الإنتاجية لاسيما الصناعات الغذائية والزراعة.
تتمتع "إيدال" بالاستقلالية المالية والإدارية وترتبط برئيس مجلس الوزراء الذي يمارس سلطة الوصاية عليها.

للمزيد من المعلومات:

رياض الصلح، شارع الامير بشير، بناية اللعازرية
الطابق الرابع, ص.ب. 113-7251
بيروت, لبنان
هاتف: +961 1 983306 فاكس: +961 1 983302

invest@idal.com.lb
www.investinlebanon.gov.lb

Follow us on twitter

View our videos on YouTube

View our profile on LinkedIn

Like us on Facebook